(١١)

أميركا أوباما

أوباما: لون البشرة .. هل يغير طعم السياسة؟

نجاح باراك أوباما أشعل بعض التفاؤل لدى قطاع من المثقفين على أمل أن تتغير السياسة الأمريكية في المنطقة. وبات الخطاب يتركز على انتظار ما يمكن أن يفعله، انطلاقاً من وعده بالتغيير، هكذا بكل هذه العمومية، وخصوصاً انطلاقاً من لون بشرته، حيث هال أن تسمح أميركا بنجاح رئيس أسود، وهو الأمر الذي أشعل الأمل بالتغيير الشامل. لهذا يطغى الأمل بتحقيق «سلام» في فلسطين، كما طغى مع كل انتخابات سابقة ونجاح لرئيس جديد. وكذلك يطغى الأمل بتحقيق وعد الانسحاب من العراق، رغم أن الاتفاق الأمني قد وقع ولم يعد هناك مهرب من تطبيقه.

الأمل هذا الذي يترافق مع كل انتخابات أمريكية يشي بأننا في موقع الانتظار من أميركا لكي تحل كل مشكلاتنا. ويشي بأننا لا يريد أن نفعل سوى الانتظار. أكثر مما يشي بالمراهنة على التغيير في السياسة الأمريكية بحد ذاته. رغم أن «النقلة» التي تحققت بانتخاب رئيس اسود أوحت، أو غذت الآمال بأن هذا يعني بأن تغيراً شاملاً سوف يطال السياسة الأمريكية.

هل يغير انتخاب رئيس في السياسة الأمريكية؟ خصوصاً في منطقتنا؟ وهل إن الميل لانتخاب رئيس أسود يعني حتماً تغييراً في مجمل السياسة؟

إن المدقق فيما يكتب يلمس بأنه في اللاوعي يسكن وضع النظم القائمة في المنطقة، التي تتغير السياسات والتحالفات والعلاقات بتغير الرئيس، وبالتالي السلطة. بمعنى أن تغير الرئيس هنا يعني تغير السلطة وكلها، ونظام الدولة بمجمله. هذا اللاوعي هو الذي يغذي الميل لـ «الحلم» بتغير السياسة الأمريكية كلما جرى انتخاب رئيس جديد، وخصوصاً إذا كان يعبّر عن تغير ما. هذا اللاوعي هو الذي يشعل الأوهام بشكل متكرر، لكن من أجل انتظار التغيير من آخر وليس من الذات، هذه التي تبدو ممسوخة إلى أقصى حدّ، ومستلبة بشكل كامل:

أولاً: أميركا دولة مؤسسات تقرر سياساتها وتضع خططها لعقود، وبالتالي تعمل بشكل مستقر، رغم كل الصراعات والخلافات الحزبية، التي تتكيف في الأخير مع ذلك. لهذا نلمس بأن ما يقرر في كل المؤسسات يعبر عن التوافق بين مجمل الأحزاب، ويصيغ رؤيتها في إطار خطط مستقبلية، هي ضرورية لكل دولة حديثة.

وثانياً: في الأول والأخير ليست الدولة سوى مؤسسة خاضعة لسياسات مالكي المال، وهي تنفذ كل السياسات التي تخدم مصالح الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية. وجيشها يعمل من أجل خلق البيئة الأمنية الضرورية لنمو هذه المصالح. وإلا ليس من حاجة إلى الدولة.

وفي هذا الوضع سوف نلمس بأن هذه المصالح هي التي تفرض رسم سياسات طويلة الأمد، ووضع خطط مستقبلية. وهي المصالح ذاتها التي تدعم انتخاب رئيس وليس غيره.

وثالثا: إذا كانت هناك صراعات حول الوضع الداخلي، وتمايزات في المواقف من القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية (رغم محدوديتها) فإن السياسة الخارجية غالباً ما

يكون هناك توافق حولها، أو تبرز خلافات تكتيكية محدودة. حيث أن «فتح الأسواق» وضمان المواد الأولية، والتحكم في المواقع الإستراتيجية في العالم هي في أساس مصالح كل الشركات والرأسمال. ولهذا لا تبدو مجال خلاف عميق في الغالب.

ورابعاً: إن الموقف من المنطقة العربية متوافق عليه من قبل الدولة والأحزاب والشركات، حيث السيطرة على النفط، وحيث احتكار الأسواق ونهب المال المتراكم من فوائض النفط (كما جرى خلال الحرب الأولى على العراق، ويجري الآن في إطار الأزمة المالية). ومتوافق كذلك على ضمان السيطرة العسكرية وعلى وجود الدولة الصهيونية كونها قوة عسكرية متقدمة. ولهذا نلمس بأن أمن الدولة الصهيونية يحظى بالأولوية، ولقد تبارى أوباما مع ماكين في هذا الموضوع إلى حد اعتبار أنه أمر مقدس.

في ظل كل ذلك ماذا يمكن أن يغير «الرفيق» باراك حسين أوباما؟ هل يستطيع أن يفرض على الدولة الصهيونية تطبيق قرارات «الشرعية الدولية»؟ وبالتالي تحقيق «رؤيا بوش» الذي وعد بتحقيقها في العام ٢٠٠٨ دون أن يتغير شيء، والمتعلقة بقيام «الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل»؟ لكن الحفاظ على أمن الدولة الصهيونية يقتضي عدم قيام هذه الدولة على الأرض الفلسطينية لأنها «أرض إسرائيل». لهذا فهي تعمل منذ سنة ١٩٦٧ على السيطرة على الأرض وتوسيع المستوطنات مما جعلها تسيطر على أكثر من نصف أرض الضفة الغربية، وهي تفرض جدار العزل وتفكك العلاقة بين المدن والقرى بما لا يسمح بتواصل سلس.

و«الرفيق» أوباما يعد كما وعد بوش لكنه يدافع عن أمنها، ولسوف يمدها بكل السلاح المتطور الذي تريده، ويفرضها قوة مسيطرة على كل النظم العربية.

وفي العراق، إضافة إلى أنه ضم في فريقه العديد ممن يرفض الانسحاب من العراق، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، فقد جرى توقيع اتفاق البقاء في العراق وانتهى الأمر. رغم أنه يمكن أن يسحب بعض القوات، وأخرى من المدن ليضعها في المعسكرات الضخمة التي جرى بناؤها طيلة السنوات الخمس الماضية.

أين التغير إذن؟ ربما في العلاقة مع أوروبا، وفي دور أوروبا في المنطقة، حيث أن الأزمة الاقتصادية تفرض بعض التنازلات هنا من أجل مساهمة الدول الأوروبية في حمل أعباء الأزمة الأمريكية. وهو ما بات يتوضح من خلال استقدام قوات الحلف الأطلسي إلى المنطقة التي كانت حكراً على الولايات المتحدة.

العجز يولّد «الحلم»، الذي لا يكون سوى وهم. ولدينا نخب متخصصة في الأحلام/ الأوهام. وهي تكرر الكلام ذاته كلما جرت انتخابات أمريكية. وفي كل مرة تعمم الأمل في تغيير السياسة الأمريكية، وبالتالي المراهنة على هذا التغيير، وانتظاره. ورغم تكرار الخطل، والتوضح المستمر إلى أن هذه المراهنات فاشلة إلا أنها تتكرر دون ملل.

السياسة الأمريكية لا يرسمها رؤساء، وليس للرئيس سوى «حرية المناورة». والمنطق العام هو أن هذه المنطقة يجب أن تبقى خاضعة للسيطرة الأمريكية، وعبر الدولة الصهيونية. وبالتالي يجب أن تقبل كل النظم بهذه السيطرة وتدفع مستحقاتها. هذا ليس كرهاً بأميركا بل رؤية لمصالح احتكاراتها.

جريدة الحياة اللندنية ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩.

المراهنة العربية المستمرة على أميركا

بعد انتخاب باراك أوباما انطلقت المراهنات على تغيّر عميق في السياسة الأمريكية تجاه «مشكلة الشرق الأوسط»، وجرى اللعب على مسألتي اللون والدين للقول بأن الرئيس الجديد هو منا. وربما جاءت تصريحات هيلاري كلينتون خلال زيارتها المنطقة قبل مدة، والتي تتعلق بدعوتها الفلسطينيين إلى المفاوضات دون شروط مسبقة، هي تلك التي تتعلق بوقف الاستيطان. وتأكيدها على أن بنيامين نتنياهو قد قدّم عرضاً «غير مسبوق» حينما أشار إلى وقف مؤقت للاستيطان، وبالتالي تحميلها السلطة مسئولية توقف المفاوضات، ربما جاءت لتوضح بأن السياسة الأمريكية هي ذاتها، رغم محاولتها التخفيف من وطأة التصريحات على النظم العربية، بالقول أن المسألة تتعلق بالاتفاق على حدود الدولة أولاً. وهو ما يعني أنها توغل في التوضيح بأنها تدعم الموقف الصهيوني، لأن ذلك يعني أن حدود سنة ١٩٦٧ ليست هي الحدود المطروحة لـ «قيام الدولة». ولقد استمرت السياسة الأمريكية في التوضح أكثر خلال الأشهر الماضية، لتظهر سنة من حكم أوباما بأنْ لا جديد هنا.

وبالتالي يجب أن تكون قد انهارت الآمال التي وضعت على باراك أوباما، وفي التغيير الذي سيحدثه في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني.

لكن السؤال الذي يجب أن يلمس هو: لماذا كل هذا التهافت المستمر منذ عقود على الولايات المتحدة، وبالتالي المراهنة المستمرة على، والأمل المطلق في، الإدارة الأمريكية، فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني؟ أي لماذا «اندلاق» النظم ونخب

من المثقفين والسياسيين للمراهنة على السياسة الأمريكية لحل هذا الصراع؟

لقد أثار نجاح باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة موجة من التفاؤل في هذا المجال بالتحديد، كما أثار نجاح رؤساء آخرين قبل ذلك، حتى أنه يمكن القول بأن نجاح رئيس ما هو وحده كاف لإثارة موجة التفاؤل هذه. وإن كان لم يحقق شيئاً في الدورة الأولى من رئاسته، فإن التفاؤل سوف يعود من جديد لأن هذا الرئيس «سوف يكون متحرراً في الدورة الثانية من الحاجة إلى دعم اللوبي اليهودي» كما يشار في كل مرة.

ورغم وضوح السياسة الأمريكية، واستمرار توضيحها، وتوضحها في الممارسة، إلا أن «التعلق المرضي» بدور الولايات المتحدة يبقى مستمراً، ويبقى حل الصراع مربوطاً بهذا الدور، .. ربما على أمل أن ينجح رئيس ما «يفي بوعوده»، وهو ما يبدو مستحيلاً لأن الحلول التي يطلبها هؤلاء، رغم أنها جزئية وشكلية، لا تتطابق مع الرؤية الأمريكية قبل الرؤية الصهيونية، أو أنها لا تتطابق معهما معاً لأنهما واحد.

إذن، لماذا لا يقود هذا الوضوح في السياسة الأمريكية إلى تجاوز هذه المراهنات؟

ربما سيكون الجواب البسيط هو: لأن ذلك يعني الصدام مع الولايات المتحدة. وهو يعني هذا بالضبط إذا كان الهدف الحقيقي هو حل الصراع العربي الصهيوني على أساس قيام «دولة فلسطينية مستقلة». لكن ذلك ليس وارداً في رؤية لا النظم ولا النخب تلك، التي، بالتالي، لا تجد سوى استمرار المراهنة على السياسة الأمريكية على أمل أن تتحقق هذه «المعجزة». إنها تؤسس كل سياستها على أن الحل يجب أن يتحقق ضمن الرعاية الأمريكية وليس في الصراع معها، ولهذا تأمل في حل أميركي لوضع الدولة الصهيونية في المنطقة وليس فيما يتعلق بـ «القضية الفلسطينية» فقط. لأنها تنطلق من أنها ليست في مواجهة معها، أكثر من ذلك إنها في «ترابط

تبعي» معها. هذا «الترابط»، المبتدئ بالاقتصادي، والواصل إلى مصالح الفئات المسيطرة، هو الذي يجعل كل ميل لتسوية الصراعات ينطلق من «التفاهم» مع الولايات المتحدة، والذي يفضي في الأخير إلى قبول ما تريده هي.

المسألة بالتالي هي ليست مسألة «خطأ معرفي» فيما يتعلق بالنظم، أو سوء تقييم للسياسة الأمريكية، حيث أن ممارستها باتت (كما كانت) أكثر من واضحة، بل هي مسألة ترابط تبعي يجعلها تؤسس سياساتها على أساسه، وتبني حلول المشكلات انطلاقاً منه، حتى وهي ترى ضرراً يطالها، أو أن الحل المطروح لا يخدمها تماماً، أو لا يتوافق تماماً مع تصورها هي.

إذن، سنلمس بأن القاعدة الأساس هي هذا الترابط، الذي تتحدد على ضوئه كل السياسات التي تخص وضع المنطقة، ومنها طبعاً الصراع مع الدولة الصهيونية. ورغم الوضوح الشديد لطبيعة العلاقة بين الرأسمالية الأمريكية (وكل الرأسماليات) والدولة الصهيونية، التي هي علاقة عضوية (علاقة ترابط بنيوي)، والتي تجعل كل الإدارات الأمريكية تنطلق من أولوية المصالح الصهيونية، لأنها مصالحها هي بالذات. رغم الوضوح الشديد فإن النظم لا تجد سبيلاً غير التمسك بذاك الرابط، وبالتالي الأمل في الوصول إلى حل للصراع العربي الصهيوني، لأنه يؤثر على وضعها كله. وهو الأمل الذي سيبقى مستمراً، والذي يفرض تصعيد المراهنة في كل لحظة، لأن ذلك يؤسس لإعادة إنتاج الرابط المشار إليه.

لهذا فإن قاعدة حل الصراع العربي الصهيوني هي التوافق مع السياسات الأمريكية، والانطلاق من «القرار» الأميركي في هذا الشأن. إنها الحكم وليس الخصم، وما تبدو خصومة يجب أن تخضع للحكم الذي تصدره هي. وهذا يعني، في الأخير، القبول بما تريده هي، بغض النظر عن الحقوق، والمصالح الوطنية.

وبالتالي ليس مستغرباً تحوّل المراهنة إلى قدر، حيث ليس من خيار هنا غير ذلك. إن الترابط يجعل كل مسائل الخلاف هي محل «تفاوض»، وتخضع لتحكم القوة المسيطرة في هذه العلاقة. وليس من إمكانية إلى خيار آخر، أو حتى التفكير في خيار آخر.

على ضوء ذلك سوف نغرق في مراهنات جديدة، وسوف تبقى قوى ونظم تأمل ما لا أمل فيه.

نيسان ٢٠١٠

opeikan.com

إعادة إنتاج الحرب على الإرهاب

ما ميّز الموقف من نجاح باراك أوباما هو الأمل في إنهاء «الحرب على الإرهاب» التي أعلنها جورج بوش الابن منذ سنة ٢٠٠١ بعد الحادي عشر من سبتمبر. وخصوصاً أن كل التحليلات كانت تنطلق من أن الحرب في العراق أفضت إلى «هزيمة منكرة»، وأن الوضع في أفغانستان يزداد سوءاً. ثم كانت الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، وتفاقم العجز في الميزان التجاري والمديونية مما يفرض تقليص ميزانيات الحرب. كل ذلك كان يؤسس لتصور ينطلق من أن نجاح باراك أوباما أتى في سياق «القرار» الذي يقتضي التخلي عن «الحرب على الإرهاب» وتسوية كل المشاكل العالمية بالتوافق مع الأطراف الأخرى.

ورغم أن سياسة أوباما التي أعلنها خلال حملته الانتخابية كانت تقرر الانسحاب من العراق، فقد كانت كذلك تقرر توسيع الحرب في أفغانستان من خلال زيادة عديد القوات هناك، وبالتالي زيادة الميزانية الحربية. رغم ذلك، تبلور التصور بأن «الحرب على الإرهاب» قد أصبحت من الماضي، وأن أميركا تنسحب من حروبها، مهزومة أو مضطرة.

لكن الأمور على الأرض كانت تشير إلى مسار آخر. فرغم أن «الإفاقة من هذا الأمل» ارتبطت بحادث محاولة تفجير الطائرة، وربط منفذها بتنظيم القاعدة في اليمن، وبالتالي توسيع الحرب ضد هذا التنظيم هناك. ثم أيضاً الظهور المفاجئ لأسامة بن لادن يعلن بأن التنظيم هو الذي حاول تفجير الطائرة. رغم ذلك فإن متابعة الوضع منذ استلام أوباما الرئاسة توضح التالي:

(١) لقد جرى تشديد الضغط على الحكومة الباكستانية من أجل تطوير الحرب على طالبان باكستان انطلاقاً من أن تنظيم القاعدة يتخذ المناطق التي تسيطر عليها مرتكزاً له. وأنها كذلك تدعم وتشارك في الحرب التي تخوضها طالبان أفغانستان ضد الاحتلال الأميركي. وبهذا فتحت حرب قاسية في باكستان تشارك فيها القوات الأمريكية عبر الهجمات الجوية وينفذها الجيش الباكستاني على الأرض. وبالتالي توسعت الحرب هناك بدل أن تتراجع.

(٢) أن الإدارة الأمريكية قامت بتوسيع وجودها العسكري في أميركا اللاتينية، وخصوصاً في كولومبيا، حيث أصبح لها سبع قواعد عسكرية. وهي هنا ربما تحضر لحرب وتدخلات ضد فنزويلا وبعض دول أميركا اللاتينية التي يسيطر عليها اليسار (بوليفيا والإكوادور والأورغواي ..)، وهو ما لاحظناه في الانقلاب العسكري في هندوراس.

(٣) ورغم استمرار الحرب في الصومال، والتي أفضت إلى «القرصنة» ضد السفن، والتي أدت إلى التواجد البحري الأميركي، ثم الأطلسي، فإن الإدارة الأمريكية دفعت الحكومة اليمنية إلى خوض الحرب ضد تنظيم القاعدة (هذا قبل حادث الطائرة وربطها باليمن)، رغم أن هذه الحكومة تخوض حرباً ضد الحوثيين (وهي الحرب التي هدفها إظهار «التدخل الإيراني»)، وضد الحراك الجنوبي الذي يعبّر عن الإفقار والتهميش والتخليف الذي فرضته حكومة الشمال على الجنوب بعد الوحدة.

إذن، فإن «الحرب على الإرهاب» كانت تتوسع بعيد استلام أوباما الرئاسة ولم تكن تتراجع، لهذا زيد عديد القوات في أفغانستان وكولومبيا والمحيط الهندي، رغم أنه لم يتراجع في العراق. كما زيدت ميزانية الحرب بدل أن تتقلص. ولقد أتى حادث

الطائرة وحالة الرعب التي تلته، والكشف عن «ارتباط» الفاعل في تنظيم القاعدة في اليمن، و«الخروج المهيب» لصوت بن لادن يعلن استمرار الحرب على أميركا «إلى أن يتحقق الأمن في فلسطين»، لكي يطلق العنان من جديد لـ «الحرب على الإرهاب». لقد نجح أوباما في لحظة لم تكن هذه الحرب قد اكتملت، حيث أن مراجعة التصورات حولها كما طرحت بعد الحادي عشر من سبتمبر تظهر بأن «الهدف التالي» لم يصل إلى نهايته. وأن هناك بلدان يجب أن تدمر وأن تحتل، وأن انتشار القوات الأمريكية عبر العالم لم تصل إلى مداها المرسوم.

لقد كانت باكستان من الأهداف المحددة، حيث أن كونها «دولة نووية»، وتبين بأن علماؤها قد باعوا الأسرار النووية لأكثر من بلد «مارق»، وربما من سوء القدر بأنها فعلت ذلك وهي «دولة إسلامية»، والحرب على الإرهاب مخصصة أو مرسومة تحت شعار يوحي بالإسلام، إن كونها كذلك كان يضعها ضمن الدول المستهدفة. وها هي تُدفع إلى الفوضى والتفكك، حيث ستكون هناك «ضرورة» في لحظة لتدخل أميركي يضع اليد على المنشآت النووية وعلى القنبلة النووية. ولاشك في أن تصريحات غيتس وزير الحرب بإمكان أن تشعل القوى الأصولية الحرب بين الهند وباكستان، تؤشر إلى ميل لتوسيع الضغوط على باكستان عبر إغراقها في حروب متعددة تقود حتماً إلى الفوضى والتفكك.

وكولومبيا كانت واردة في إستراتيجية «المحافظين الجدد»، وربما كان توسع المد اليساري في أميركا اللاتينية يفرض البدء بـ «الهجوم المعاكس»، كما لاحظنا في الهندوراس. لكن اليمن وضعت ضمن «الدول الفاشلة» التي يجب التدخل فيها منذئذ، من أجل السيطرة على مدخل البحر الأحمر وتوسيع السيطرة على المحيط الهند، لكن أيضاً من أجل توسيع الفوضى والتفكك في كل الجزيرة العربية وصولاً

إلى السعودية التي هي ضمن الدول المشمولة بـ «الهدف التالي». وربما كانت الإدارة الأمريكية «الجديدة» تعمل على تعزيز سيطرتها على هذه المنطقة في سياق استمرار توسيع الحصار على إيران كذلك، والتحضير لمعالجة ملفها، حيث يجب أن تصبح إيران جزءاً من المنظومة الأمريكية للسيطرة على «الشرق الأوسط الموسع» (هذا المصطلح الذي بات في النسيان رغم استمرار تنفيذ السياسات المتعلقة به).

بالتالي فإن «الحرب على الإرهاب» التي رُسمت زمن بوش الابن تستمر كما هي، رغم الحديث عن «الهزيمة في العراق»، وعن الأزمة المالية التي تفرض خفض تكاليف الحروب من أجل إنقاذ اقتصاد أميركا. لكن يبدو أنه قد جرى تناسي السبب الذي فرض على الولايات المتحدة أن تبدأ سياسة السيطرة على العالم عبر الحرب، والتي تتعلق بأنها سعت لحل أزماتها الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية العامة التي تنعكس على الدولة (العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري والمديونية المرتفعة)، وأزمة الشركات الصناعية والزراعية نتيجة التنافس العالمي الذي كان يميل لغير مصلحتها ويفرض تراجعها وإفلاسها، كما يفرض العجز في الميزان التجاري. وبالتالي أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتشغيل الاقتصاد (الصناعة خصوصاً) والنهب من البلدان التي يجري احتلالها أو التي يجري ابتزازها، وكذلك ابتزاز حتى الشركات الأوروبية واليابانية في إطار التنافس العالمي.

المحافظون الجدد لازالوا في البيت الأبيض على الرغم من «لون البشرة». فلون البشرة لا يغير من طعم السياسة.

جريدة الحياة اللندنية ١/ ٢/ ٢٠١٠.

الأزمة المالية العالمية
هل توقف الحروب الأمريكية؟

الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ أطلقت الفكرة التي تقول بأن الولايات المتحدة باتت في وضع يفرض عليها حتماً الانسحاب من حروبها، وتهدئة الأوضاع العالمية لكي تتفرغ لحل أزمتها هذه. حيث أن تكاليف الحرب أصبحت عبئاً هائلاً على اقتصادها المتصدع. خصوصاً وأن تكلفة حروبها منذ الحادي عشر من سبتمبر إلى سنة ٢٠٠٧ بلغت، وفق تقديرات جوزيف ستغليتز، ثلاثة تريليونات دولار. وبالتالي فإن الأزمة الراهنة أدخلتها في وضع يفرض إعطاء الأولوية لحلها، وتخفيض كلفة حروبها في سياق الحل الشامل لهذه الأزمة.

إن النظر من هذه الزاوية ربما لا يكون دقيقاً، حيث أن كل الحروب التي خيضت استندت إلى الأزمة التي كانت تتبلور منذ سنوات سبعينات القرن العشرين، والتي تمثلت في منافسة كانت توقع الصناعات الأمريكية في أزمات، كما كانت تجعل الميزان التجاري الأميركي يميل إلى خسارة فادحة، إضافة إلى ما كان يقوده كل ذلك من عجز في الميزانية الفيدرالية ومديونية مرتفعةتطال الدولة والأفراد. وكان الشعور المهيمن هو أن الاقتصاد الأميركي في انهيار، وأن السيطرة العالمية للولايات المتحدة في تراجع.

وكان استنادها إلى الأزمة نابعاً من اعتبارات تخص الاقتصاد الأميريكي من جهة، حيث أن تداخلاً عميقاً يقوم بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية

(وهو ما أسس لنشوء المجمع الصناعي العسكري)، الأمر الذي يعني بأن الحرب هي المجال الذي يدرّ الأرباح الباهظة على القطاع الصناعي، وبالتالي يحرك مجمل الاقتصاد الذي ينوء تحت حالة من الركود طويلة الأمد. الأمر الذي يجعل الحرب هي سياسة اقتصادية مربحة.

لكن، من جهة أخرى، كانت الحروب هي المدخل للسيطرة على النفط والأسواق، وهما عنصران ضروريان من أجل كبح اختلال التنافس القائم بين الشركات الأمريكية والشركات الأوروبية (والى حد ما اليابانية). وبالتالي فقد قادت الحروب منذ نهاية الحرب الباردة إلى التحكم بالمنابع الأساسية للنفط في الوطن العربي، واحتكار سوق العراق بعد احتلاله، ونهب أموال النفط من خلال سياسة «إعادة الإعمار». وضبط الوضع في الخليج العربي من خلال الوجود العسكري المباشر، وبالتالي التحكم بالفوائض النفطية.

وإذا كان نجاح باراك أوباما قد أوحى، أو أعطى الأمل، بانسحاب أميركي من كل الحروب التي دخلت فيها الإدارات السابقة، فإن ما وعد به هو تهدئة الحرب في العراق وتوسيعها في أفغانستان، ولم يقل سوى ما هو عمومي فيما يتعلق بنهاية الحروب. وبالتالي فإذا كان قد قرّر إضافة ثلاثين ألفاً من الجنود هناك، فقد طالب بزيادة ميزانية الحرب بدل أن يميل إلى تقليصها انطلاقاً من الأزمة ذاتها التي يُبنى عليها الوهم بانسحاب من الحرب.

ولكي تكون الأمور أوضح يمكن ملاحظة أن الولايات الأمريكية ضغطت على باكستان لتوسيع الحرب ضد طالبان باكستان، وهي الصيرورة التي قادت إلى بدء إدخال الفوضى إلى هناك، وتحولها إلى «دولة فاشلة». حيث أن الحرب مع طالبان هناك لا تسمح سوى بنشوء الفوضى نتيجة قوة هذا التنظيم وسيطرته على مناطق

واسعة، وتداخله مع بنى أجهزة المخابرات الباكستانية، والصراعات التي تحكم بنية الدولة. إذن، فقد توسعت الحرب إلى باكستان، ولسوف يتورط الجيش الأميركي فيها أكثر من المشاركة الجوية. وهنا سنلمس توسع الحرب في تلك المنطقة بدل تراجعها. وسنشير إلى أن هدف الولايات المتحدة الذي رسم منذ الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ هو «وضع اليد» على القنبلة النووية الباكستانية. وربما هذا ما سنلمسه في الفترة القادمة.

وأيضاً يمكن ملاحظة الضغط الأميركي على اليمن الغارق في صراع مع شعب الجنوب من جهة ومع الحوثيين من جهة أخرى، من أجل تطوير الحرب ضد «تنظيم القاعدة»، والتدخل المباشر عبر الضربات الجوية، ثم الحديث عن وجود عسكري. ولقد سبق ذلك التدخل البحري في باب المندب الذي أقره الناتو. بمعنى أن اليمن ستصبح قاعدة عسكرية أمريكية، وأنها تتجه إلى حرب مستمرة ربما توصل إلى التفكك. إن اليمن ستكون ساحة حرب أمريكية جديدة بالتالي.

وكنا، كذلك، قد لمسنا توسيع القواعد العسكرية الأمريكية في كولومبيا، والعودة إلى التدخل في أميركا اللاتينية. وكذلك تبقى الحرب على إيران قائمة بالترابط مع دور الدولة الصهيونية، التي أيضاً تحضّر لحروب جديدة.

هذه الصورة التي تبدأ بزيادة ميزانية الحرب، وبدء التدخل في عدد من المناطق، والتي ربما تمتد إلى شمال أفريقيا وأفريقيا عموماً، لا توحي بأن إدارة أوباما تميل إلى الانسحاب من الحروب، بل سيبدو بأن الإستراتيجية التي رُسمت منذ رئاسة بوش الابن (وربما منذ سنة ١٩٩٠) لازالت مستمرة، وأن توسيع الفوضى العالمية لازال يمارس، وأن القواعد العسكرية الأمريكية، والتدخل العسكري في توسع رغم الأزمة التي انفجرت منذ سبتمبر من سنة ٢٠٠٨.

وبالتالي، سنستنتج على عكس كل الذين اعتقدوا بأن الأزمة سوف تفرض انكماشاً أمريكياً، وسياسة تهدف إلى تحقيق الاستقرار، بأن الأزمة ذاتها هي التي تدفع نحو الحرب، وأنها أمل الطغم الإمبريالية الأمريكية لتجاوزها. فإذا كانت الحروب السابقة هي المدخل لتقاسم الأسواق وتجاوز الركود، فإن الوضع الذي بات يشكله الاقتصاد العالمي يجعل المسألة أبعد من تقاسم أسواق وتجاوز ركود، حيث أن هيمنة كتلة مالية هائلة تنشط في المضاربة يبقي الاقتصاد الحقيقي في حالة أزمة مستمرة، مما يفرض أن تكون الصناعات العسكرية وتديرها هما محرك مجمل الاقتصاد، من جهة، كما تكون الفوضى الناتجة عن ذلك مدخل الرأسمال المضارب لنشاط مضاربي أوسع.

هذه هي الفوضى العالمية التي أشار إليها د. سمير أمين منذ بداية تسعينات القرن العشرين، والتي لا تني تتوسع.

شباط ٢٠١٠